الفصل الرابع عشر

الكتاب الأبيض

سياسة الحكومة البريطانية إزاء العمالة الكاملة :

بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، أخذت الحكومات فى فترة الانتقال التى تعقب الحروب عادة . تعد عدتهـــا للمستقبل القريب حتى لا تعانى شرور البطالة وأهوالها كما عانتها من قبل . بل إن بعض الخطوات قد اتخذ فعلا ، لتعاون الدول فى هـــذا المضمار ، كاتفاق « بريتون وودز » . وهذا الاتفاق يرمى إلى إنشاء مؤسستين إحداهما « صندوق النقد الدولى » والأخرى « البنك الدولى للانشاء والتعمير » ، وكمقترحات « خبراء كندا » . والدولة إزاء ما وجد من التيارات الاجتماعية تشعر بأن عليها أن تحقق لبنيها أكبر قسط من الرفاهيـــة الاقتصادية ، ولن يتم لها ذلك ولن تحقق ما تصبو اليه إلا إذا تضافرت الجهود .

وقد قامت الحكومة البريطانية بدراسة تلك المشكلة وأصدرت فى ذلك كتابها الأبيض فى مايو سنة ١٩٤٤ ، وقد عالجت فيه المسائل التى يتضمنها هذا البحث ، وقيام الحكومة البريطانية فعلا بهذا الواجب يعتبر اعترافا منها بمسئوليتها نحو الطبقة العاملة ، وخروجا عن تقليد قديم ، لازمها سنين طويلة ، ألا وهو عـدم التدخل فى الأمور الاقتصادية ، وها هى ذى المسائل التى تضمنها البحث :

١ ـ الاسواق الخارجية

تشجيع الصادرات والواردات :

ولتحقيق سياسة العمالة الكاملة فى بلد كبريطانيا تكاد تعتمد على التجارة الخارجية ، وتشغل صادراتها حيزاً كبيراً فى دخلها الأهلى ، لابد وأن تعمل جاهدة على استعادة ما فقدته من أسواق بسبب الحرب الماضية حتى يتاح لها أن تزيد صادراتها . ولن يتم لها ذلك دون أن تكيف الصناعات نظمها وأساليبها لتحقيق هذه الغاية . ولن يقع ذلك العبء على الصناعة والقائمين بها ، بل على الحكومة أيضاً أن تمد يد المساعدة لها . وقد تبوء مثل هذه السياسة بالفشل ، وقد يخيب ظن واضعيها إذا لم يكن هناك رخاء عالمى و إذا لم تتميز الشئون الاقتصادية فى أنحاء العالم بالثبات والاستقرار ، ومظاهر هذا الثبات تقوم على أساس تبادل السلع والخدمات وثبات أسعار الصرف بين الدول وضبط أسعار السلع ، حتى لا تكون عرضة لذبذبة تؤدى إلى تضخم حاد يذهب بأرباح منتجى المواد الأولية والغذائية مما يعرقل الإنتاج . وطبيعى أن الدول التى تواجهها صعوبات فى موازنة ميزان المدفوعات ، يتحتم عليها تنظيم وارداتها بما يتفق ومصلحتها والاستعانة بالدول الأخرى حتى لا تضطرها الظروف لإجراءات من شأنها عرقلة حركة التجارة الدولية .

ولشعور الحكومة البريطانية بوجوب اتحاد الجهود وتضافر قوى الدول جميعها لتنظيم السوق العالمية والحياة الاقتصادية ، ساهمت فى عقد ميثاق الأطلنطى The Atlantic Charter (وقد تقدم ما يتضمنه) وكذا عقدت « اتفاق تبادل المساعدة » مع الولايات المتحدة . ومن أمثلة التطبيق العملى لهذه الآراء الخاصة بتنظيم شئون العالم بعد الحرب ، مؤتمر الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الذى عقد أخيراً فى (١٩٤٣) Hot Springs بالولايات المتحدة . وفيما يلى نبذة من الخلاصة

الرسمية لأعمال المؤتمر ، بقلم سكرتيره العام « وارن كلتشنر » Warren Kelchner :

« لقد أثبت المؤتمر ، بكل وضوح وجلاء ، الروابط الأساسية بين المنتج والمستهلك ، وحاجة كل منهما إلى الآخر . ورأى المؤتمر أن سياسة الأغذية والسياسة الزراعية لجميع الأمم يجب أن تبحثا جنباً إلى جنب ، وأوصى بإنشاء هيئة دائمة لمعالجة المشاكل المختلفة ، الخاصة بالأغذية والزراعة .

« وقد أظهر المؤتمر أن الحكومات والسلطات الممثلة فيه ، منفردة ومجتمعة ، متفقة على ضرورة اتخاذ الإجراء اللازم لكى تقضى على الحاجة إلى الطعام ، ونقص التغذية .

والقرارات التى اتخذها المؤتمر ، والوصايا التى أوصى بها ، تدل على اتفاق الأعضاء على الوسائل التى تتبع للوصول إلى هذه الغاية ؛ ولهذا فإن المؤتمر أوصى بأن تقوم الحكومات والسلطات الممثلة فيه بتقرير واجبها نحو شعبها ونحو الشعوب الأخرى ، بأن ترفع نسبة التغذية ومستوى المعيشة لجميع أفراد الشعب ، وأن تزيد فى كفاية الإنتاج الزراعى ، وأن يتعاون الجميع لبلوغ هذه الأغراض .

« ولاشك أن تقدم العمالة الكاملة — بشرية كانت أو مادية ، المؤسسة على سياسات اجتماعية واقتصادية سليمة — أول شرط أساسى لاطراد تقدم الإنتاج وزيادة القوة الشرائية لدى الأفراد » .

ولن تحقق الرفاهية الاقتصادية لكل دولة على حدة إلا إذا تمكنت من استغلال مواردها الاقتصادية عامة وحققت سياسة العمالة التامة ، ذلك الأمر الذى يتوقف نجاحه على التعاون الدولى الوثيق ؛ وبهذه الوسيلة يمكن التحرر من العوز .

بهذه الجهود المتضامنة تستطيع الحكومة نشر الرخاء والنهوض بجميع الصناعات ومرافق الاستثمار على السواء ، وتتمكن من أن تضع للزراعة سياسة ثابتة تعيد للريف وللريفيين سابق مكانتهم .

٢ ـ الانتقال من الحرب إلى السلم

إن فترة الانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم ، وتحول الإنتاج الحربى إلى إنتاج مدنى ، وتناقص النفقات الحكومية ، لسوف يتمخض عنه تسريح عدد هائل من العمال . وما كان هذا العدد الكبير ليتعرض لشرور البطالة لو أن الإنتاج المدنى قد اتسع نطاقه ، واستوعبته أداته ، وعملت الصناعات على تكييف نظمها وأساليب إنتاجها ، فتنتج السلع التى يحتاج إليها المدنيون والتى كانت معدومة وقت الحرب . والحكومة من جانبها — مسترشدة بتجربة الحرب ، مستعينة برجال الأعمال — قد أعدت عدتها لتهيئ الصناعات والعمال لمثل هذا التغيير .

ولكى تقضى الحكومة على ما قد يحدث من آثار التضخم — نتيجة زيادة القوة الشرائية لدى الأفراد (لظهور الأموال المدخرة خلال سنى الحرب) على المعروض من السلع المتداولة — نرى أنه من الواجب استمرار مراقبة الأسعار ونظام البطاقات بتعديل طفيف يتفق والظروف الجديدة ريثما يساجل المعروض من السلع القوة الشرائية ، ولا يمكن تحقيق هذه المراقبة إلا عن طريق جعل الأسعار والأجور فى مستوى يتفق وهذه الظرف .

أما سياسة تشجيع الادخار فيجب الإبقاء عليها ، لكى تستمر المدخرات فى إعادة بعض مشروعات التعمير والتجديد والنهوض بالحالة الاجتماعية . ويجب أن تكون هناك مراقبة دقيقة تعمل على توفير الأموال ، وعلى حسن توزيعها على مرافق الاستثمار التى تمس الحاجة إليها . فقد يسوء التوزيع فى طرق الاستثمار فيضحى بإنتاج السلع الضرورية فى سبيل إنتاج السلع الترفية ، وضماناً لذلك يجب وضع سياسة صناعية قويمة تضمن سير التوجيه الصناعى فى مناهله حسب الأهمية ،

و إلزام الجمهور بتنفيذها لمدة معينة عن طريق إصدار رخص للحصول على المواد الأولية ، أو بالرقابة على العمل الذى تتطلبه حاجة الصناعة .

وهناك ثلاثة أسباب أساسية تدعو لاتخاذ هذا الإجراء :

(ا) قضت ضرورة الحرب على بريطانيا أن حصلت على شطر كبير من وارداتها عن طريق بيع أموالها المستثمرة فى الخارج ، أو عن طريق « الإعارة والتأجير [1] Lend & Lease » ، وأخيراً بطريق الائتمان ؛ وطبيعى أن هذه الطرق لا يمكن الاستمرار عليها لأجل غير مسمى . فإذا ما أرادت أن تحصل على ما تحتاج إليه من مواد غذائية وأولية من الخارج ، إذا ما وضعت الحرب أوزارها ، وجب عليها أن توسع نطاق صادراتها وأن تفسح المجال لها فى الأسواق الخارجية بكل الوسائل الممكنة . ولهذا يجب ألا تضحى الصادرات فى سبيل إشباع الطلبات المحلية ، سواء أكانت للاستهلاك أو للانتاج المحلى .

(ب) يجب تفضيل إنتاج المواد الضرورية اللازمة لحاجة الأهلين المدنيين على الترفيات ، وقصر إنتاج الترفيات على الصادرات .

(ج) يجب الإسراع فى توسيع إنتاج المواد والعروض اللازمة للصناعة والنهوض بها بقدر المستطاع .

---

(١) يقول « دين أتشيسن Dean Acheson » عن الاتفاقات التى عقدتها الولايات المتحدة تنفيذاً لقانون الإعارة والتأجير إن هذه الاتفاقات تمهد السبيل ، ولعله السبيل الوحيد ، للوصول إلى حالة لا تكون فيها حاجات الناس مجرد رغبات تشتهى ولا تنال . ولئن عجزت عن أن توصلنا إلى حالة الرخاء المطلق ، فانها تخط لنا فى الميدان الاقتصادى الطريق القويم الذى إن اتبعناه بأمانة وإخلاص ، وإذا انفى التأمين السياسى بواسطة نظام يضمن الأمن والسلام ، فانه جدير بأن يدنينا من غايتنا . وإذا نظرنا إلى قانون الإعارة والتأجير وكيف أخذت البضائع ، بمقتضاه ، تتدفق من الولايات المتحدة ، تمثلت أمامنا صورة جيدة تبين لنا ماسيحدث يوم تصبح التجارة بين الدول حرة ، لا تخضع لقيد من القيود .

على أنه ليس من المنتظر أن يتقبل الجمهور بارتياح بقاء ما أجبر عليه إبان الحرب من تضييق نطاق الاستهلاك . ولا يرغب التضييق لذاته ، حداً من حرية الأفراد ، ولكنه لصالح الجماعة ، وتمكين ذوى الدخول القليلة من الحصول على حاجياتهم الضرورية ، تلك التى يتعذر عليهم شراؤها إذا ما أطلق العنان وارتفعت الأسعار نتيجة قصور المعروض من السلع عن المطلوب منها .

---

obeikandl.com

٣ ـ التوفيق بين الصناعات وتوزيع العمال

إن حقيقة وجـــود عدد كبير من المتعطلين ، فى فترة الانتقال التى تعقب الحرب عادة ، وتزايد هذا العدد ، حتى بعد انقضائها ، يحتم على الحكومة أن تعمل على القضاء على البطالة بكل الوسائل الممكنة . فهنالك غير البطالة الموسمية التى تصيب بعض الصناعات ، البطالة الدائمة فى بعض الصناعات ، وفى بعض الجهات ، تلك البطالة التى شاع أمرها مابين الحربين ، والتى نشأت إما عن تحـول ميول المستهلكين وتغيير أساليب الإنتاج ، وإما للمنافسة الخارجيـة . وأشد الصناعات تأثراً بها كانت صناعات القطن والحديد و بعض الصـــناعات الثقيلة التى اتسع نطاقها أثناء الحرب الماضية . والجهات التى كان جل اعتمادها على تلك الصناعات التى انـكمش إنتاجها ، كانت نسبة البطالة فيها كبيرة ، ولم تـكن هذه الظاهرة مقصورة على الصـــناعات الأساسية فحسب ، بل شملت الصناعات الفرعية والحرف الأخرى .

وترجع نـكبة تلك الجهات إلى انعدام التوازن الصناعى فيها . فأحيـاناً يـكون توطن بعض الصناعات واعتماد تلك المناطق عليها ، هو سبب البطالة فيها إذا ماتقلص إنتـاجها ، وأحياناً أخرى قد تعتمد بعض الجهات على تجارة الصادرات التى لا تخضع للسياسة المحلية ، بل لظروف خارجيـة ، أو قد تعتمد الصناعات فى تلك الجهات على الرجال دون النساء أو النساء فقط ، وأخيراً قد تعتمد تلك الجهات على صناعات لايمـكن التنبؤ بتغييرات الطلب الطارئة على منتجاتهـا .

إن اعتماد منطقة على صناعة معينة ، وما يقوم حول تلك الصناعة من أعمال فرعية ، مظهر من مظاهر التقدم الصناعى ، وصلت به تلك الجهات فى الماضى إلى

درجة من الرخاء منقطعة النظير وقتاً ما ، كصناعة السفن و بعض الصناعات الثقيلة فى منطقة نهر الكليد فى إيقوسيا ، وصناعة الحديد والفحم فى جنوب الغال ، والقطن فى لنكشير . ولكن ما أشد بؤس تلك الجهات ، إذا تغيرت الحال وأدبرت ، كجنوب الغال ، فان نصف عمالها العاملين يشتغلون فى تصدير الفحم ، فلما هبطت حركة التصدير كانوا أول من ذاق البؤس وحل به الضيق وخنقته الأزمة .

ولكن على العكس من ذلك إذا تنوعت الأعمال فى جهة ، وكان العمال فيها قادرين على التحول من عمل لآخر بسهولة ، فانهم لا يشعرون بضيق إذا ما اضمحلت صناعاتهم القديمة وأصابها الكساد .

وواجب الحكومة إزاء مشكلة البطالة ، فى الجهات التى يعوزها التوازن الصناعى ، أن تضطلع ، بجانب تشجيعها للصناعات الأساسية والمحافظة على كيانها ، بأن ترعى الصناعات الثانوية فى تلك الجهات وتعمل على النهوض بها ، وذلك عن طريق الاتجاه بالصناعات الجديدة إلى الأماكن التى تشكو ندرتها ، والتى تتطلب تنوعا فى الإنتاج وتوازناً فيه ، وتيسير سبل قيامها بامدادها بالقوى المحركة و إعداد طرق المواصلات التى تعتمد عليها ، و إقامة منازل السكنى لعمالها وميادين الرياضة ، وغير ذلك من المنافع العامة . وعلى الحكومة أيضا أن تزيل العوائق التى تعترض انتقال العمال من جهة لأخرى ، ومن عمل لآخر ، وأن تهيئ عمال الصناعات المضمحلة للصناعات الجديدة ، وذلك بالتوسع فى المعاهد العملية ومعاهد التمرين ، وإعطاء العمال أجوراً خلال فترة التمرين التى يقضونها فى مستوى أعلى من إعانات التعطل .

ونجاح سياسة تمرين العمال ، مرهون بالتعاون الوثيق بين العمال وأرباب

الأعمال فكثيراً ما أحجم أرباب الأعمال عن قبول العمال للتمرين ، لصعوبة إخضاعهم لنظم المصانع وقوانينها :

٤ ــ الشروط اللازمة لاستقرار العمالة الكاملة فى بريطانيا :

يوجد ثلاثة شروط لاستقرار العمالة التامة :

(ا) الاحتفاظ بمستوى الإنفاق الكلى اللازم للحصول على السلع والخدمات ، حتى لايهبط هذا المستوى إلى الحد الذى ينجم معه كساد يؤدى إلى البطالة .

(ب) استقرار مستويات الأسعار والأجور على السواء .

(ج) سهولة انتقال العمال من حرفة لأخرى ومن جهة لأخرى .

وقد أشرنا إلى الشرطين الأخيرين فى الفصل الخامس عند الكلام عن مقتضيات تحقيق العمالة الكاملة فى الميدان القومى (صفحة ١١٨ إلى ١٢١) .

ا ــ الانفاق الكلى

إن أول واجب على الحكومة هو أن تحافظ على مستوى الإنفاق الكلى . ولكى تنهض بذلك ، عليها أن تقوم بتحليل نواحى الإنفاق هذه ، وتعرف أيها أكثر عرضة للتغييرات وتعرضاً للتقلبات ، كما أن عليها أن تدرس كيف تتقى تلك التقلبات وتسيطر عليها ، وتخضعها لمراقبتها ، فقد يتغير إنفاق الأفراد أو الهيئات العامة تغييراً كبيراً ، بل قد تعمد الهيئات العامة إلى وقف الأعمال الجديدة كما كانت تلجأ اليه فى الماضى ، مع أن العلاج فى مثل هذه الحالة هو الإنفاق بسخاء . ولكن ليس من السهولة أن تدرأ الخطر الذى ينتج من تقلبات الاستثمار من ناحية الأفراد ، ومن تقلبات ميزان الصادرات والواردات . وليس من السهولة أيضاً أن تخضع هاتين الناحيتين إلى المراقبة والتوجيه ، وعلى كل

فيجب أن تتجه السياسة التى ترسمها إلى التوسع فى الصادرات ، واستقرار نواحى الإنفاق ، ونهج سياسة للاستثمار تقابل كل تغيير فى الاستثمارات الفردية وتقضى على أى نقص يعترى إنفاق المستهلكين وهو وليد حتى لايتفاقم أمره ويعظم خطره .

ونواحى الإنفاق التى يجب أن تسهر الحكومة على مراقبتها وتوجيهها هى :

(ا) إنفاق الأفراد على حاجياتهم الضرورية ، من مأكل وملبس ومسكن ، وعلى وسائل التسلية والترفيه المعتدلة .

(ب) الإنفاق العام على شئون التعليم والصحة والدفاع الوطنى الخ .

(جـ) استثمارات الأفراد فى المشروعات المختلفة .

(د) استثمارات الهيئات المحلية ، والحكومة المركزية فى إنشاء المشروعات ، كالمبانى العامة ، والطرق ، والمنافع العامة كالغاز والكهربة ، والسكك الحديدية .

(ب) ثبات الأسعار والأجور

إذا صحب ارتفاع الأسعار ، رفع الأجور الاسمية للعمال مع بقاء الأجور الحقيقية على حالها ، فان زيادة النفقات المخصصة للمشروعات العامة فى مثل هذه الحالة لن تكون ذات شأن يذكر فى نقص عدد المتعطلين . وكذلك الحال إذا لم تستقر الأجور عند حد معقول ، ولا يتحقق ذلك إلا إذا سادت روح التعاون بين العمال وأرباب الأعمال . وليس الغرض من تحديد الأجور بقاءها ثابتة بالنسبة لمختلف درجات العمل وتفاوت الكفايات فى جميع الأعمال ، بل يجب أن تكون متمشية مع الزيادة الإنتاجية ، والمقدرة ، والمهارة الفنية .

ولن تجدى أيضاً زيادة الإنفاق فى معالجة مشكلة البطالة ، إذا ما ارتفعت الأسعار لأسباب أخرى غير زيادة الأجور باتفاق أرباب الأعمال الذين يكونون « حلقة Ring » لزيادة أرباحهم فقط . فاستقرار الأسعار والأجور هما شرطان لازمان لتحقيق سياسة العمالة الكاملة . ولن يتم هـــذا الاستقرار إلا إذا تضامنت الجهود وساد التعاون بين العمال وأرباب الأعمال . والحكومة لكى تتمكن من تنفيذ سياستها والتحرر من تلك الاتفاقات التى تنحرف بالأجور والأسعار والإنتاج عن وضعها الطبيعى ، وتقضى على الاستئثار بالأسواق ، وتمنع تحديد شروط البيع التى تراعى فيها المصلحة الشخصية دون نظر لمصلحة المجموع .

(ج) تنقل العمال من عمل لآخر

لو أن الحكومة تمكنت من توجيه نواحى الإنفاق الكلى ، ومراقبتها ، وعملت على ثبات الأجور والأسعار ، ما كان ذلك ليقضى قضاء تاما على البطالة إلا إذا وجهت عنايتها وأشرفت إشرافاً دقيقاً على تنقل العمال من عمل لآخر ، وذلك لأن التغيير والتحول طابع النظام الاقتصادى الحاضر ، فكثيراً ما نرى عمال بعض الصناعات يتعرضون لبطالة موسمية لطبيعة الأعمال التى يزاولونها ، وكثيراً أيضا ما تقام صناعات جديدة أو تجد أساليب حديثة ، وطبيعى أن العمال الذين لا يستطيعون إعداد أنفسهم للأعمال الجديدة بسرعة وكفاءة يتعرضون حتما لشرور البطالة فترة من الزمن ، فالتخلص من مثل هذه الحال وإمكان إلحاق العامل بعمل آخر فى مثل هذه الفترة لا يتوقف على رغبة العامل فى ألا يكون متعطلا ولا على سعيه وراء تعلم حرفة أخرى فحسب ، بل لا بد من أن تبذل الحكومة مساعدات تيسر سبل العمل المناسب له . وليس هذا معناه إخلاء العامل من واجب السعى والبحث عن عمل له ، لأن الحد من حريته يجعل كل مسعى مصيره الفشل .

٥ ــ سياسة المحافظة على الانفاق

ا ــ الانفاق للاستثمار :

إذا تيسر لنا الحد من عنف تقلبات الاستثمارات الفردية والعامة معاً ، واستقرار الميزان الخارجى عند حد معقول ، نجحت سياسة العمالة الكاملة المرجوة ، ومعلوم أن حركة الاستثمار تتوقف على سعر الفائدة . فاذا ما انقضت فترة الانتقال التى تتطلب سعر فائدة منخفضة انخفاضاً كبيراً ، فان التغيرات التى تنتاب سعر الفائدة هذا تتطلت من الحكومة عنايتها كى توافق ما تتطلبه سياسة الاستثمار التى تتفق وسياسة العمالة الكاملة . والسياسة النقدية فى بلد كبريطانيا إنما تخضع فى رقابتها لبنك انجلترا ، والخزانة البريطانية ، والبنوك الأخرى ، ولكنها ليست بذات أثر فعال فى منع وقوع الكساد ، ولا بد أن تخول لها الحكومه الرقابة الكافية للسيطرة على الاستثمارات المختلفة من فردية وعامة . وهذا الإجراء يتطلب سياسه مالية معينه فى فرض الضرائب . والحكومة أيضاً من جانبها تعمل على أن تقبض المنشآت يدها إبان الرواج ، وتبسطها إبان الكساد ، فتخفف من حدته وتحافظ على استقرار الشئون الاقتصادية ، وتمنع من اندفاع الناس فى فترة الرواج ، اندفاعا له رد فعل بعدئذ على المجتمع شديد ؛ وهذا يتطلب سرعة تنفيذ المشروعات فى مدى مدة معينة كمشروع خمس السنوات إلخ .

ويعتبر الإنفاق بسخاء على المشروعات العامة ، خير وسيلة لتحقيق سياسة العمالة الكاملة بصفة عامة ، إلا أن ما تضطلع به الحكومة المركزية من المنشآت هو نسبة ضئيلة ، إذا ما قورنت بما تقوم به الهيئات المحلية المختلفة ، والهيئات العامة . وقد كان شأن هذه الهيئآت فى الماضى شأن الأفراد من حيث القيام بإنشاء

المشروعات وقت الرواج والنشاط ، و إيقافها إبان الكساد ، وهذه سياسة خاطئة ؛ فكثيراً ما كانت تفضى إلى تفاقم حدة الكساد الصناعى ، وستكون سياسة الحكومة المستقبلة نقيض ما اتبع فى الماضى فتعمل على الاحتفاظ بمستوى الإنفاق العام حينما يبدأ الأفراد يحجمون عن الاستثمار عند مايبدو نذير الكساد . ولن يقف الاستثمار فى هذه المشروعات العامة عند هذا الحد فحسب ، بل يجب الاستمرار والتوسع فيه إبان الرواج أيضاً . ولكن هناك أعمال لا تحتمل طبيعتها الإرجاء والتسويف مثلا ، بناء المساكن والمدارس والمستشفيات إلخ . إذ الضرورة تقضى بمباشرتها فى كل الأوقات تبعاً للحاجة اليها. والحكومة من ناحية أخرى لا تستطيع إلزام الهيئات العامة تنفيذ سياسة واسعة النطاق أكثر مما تستطيع تحمله فى حدود مواردها .

ب ـــ انفاق المستهلكين :

ومثل سياسة الاستثمار قد تصبح عديمة النفع قليلة الأثر إذا لم تقم بجانبها سياسة مرسومة لإنفاق المستهلكين ، تلك التى لو تركت وشأنها فان التغيرات التى تنتابها سوف تكون ذات أثر كبير فى البطالة . ويمكن القضاء على مثل هذه الآثار لحد كبير عن طريق توجيه التأمين الاجتماعى ، وجعل أقساط التأمين التى يساهم العمال وأرباب الأعمال فى دفعها تتناسب وأرقام البطالة تناسباً عكسياً . ففى الوقت الذى تزداد فيه نسبة المتعطلين فى المجتمع ، وتهدد الصناعات الاستهلاكية بالكساد لانخفاض القوة الشرائية فى أيدى المستهلكين ، نتيجة تعطل عدد كبير من العمال ـــ تخفض أقساط التأمين التى يدفعها العامل ورب العمل . وهذا بدوره يزيد من القوة الشرائية التى فى أيدى العمال . الأمر الذى يحد من سريان الكساد من صناعة لأخرى ، بل يهيئ المجال لاستخدام المتعطلين ، ولكن

مثل هذا العلاج قد يقف فى سبيل تنفيذه صعوبات جمة ؛ فقد لا يتفق ونوع البطالة الذى يظهر فى فترة الانتقال التى تعقب الحرب ، وقد يتعارض مع مشروع التأمين الاجتماعى العام . وعلى كل فهذا المشروع يجب أن يمهد له الطريق كى يبدأ فى تنفيذه بعد أن تجتاز البلاد الظروف الاستثنائية التى تعقب الحرب مباشرة .

وقد عالجت الحكومة تدابير كثيرة تمكنها من السيطرة على القوة الشرائية التى فى أيدى المستهلكين ؛ من أهمها تغيير فئات الضرائب زيادة ونقصاناً وعقد قروض مؤجلة . وتغيير فئات الضرائب له أثره على القوة الشرائية وفى سياسة العمالة ؛ ولكن القروض أفعل وأسرع من تلك التدابير التى يجىء فعلها بطيئاً وقد يفوت بطؤها الغرض منها ؛ وإذا ما أثبتت التجارب نجاح مثل تلك السياسة فلا بد أن نخرج عن تقاليدنا المرعية فى جمع مقدار من الضرائب يتفق وحاجة الميزانية لعام فقط ، بل يجب أن نزيد من الضرائب وفئاتها إبان الرواج ونستخدم الفائض إبان الكساد . والحكومة لكونها تعتبر أكبر مشتر لبعض السلع الاستهلاكية . عليها أن تعوض النقص الذى يطرأ على طلب تلك السلع . ولكن هذا العلاج يحتاج إلى بحث وتمحيص .

كل هذه الوسائل إنما ترمى إلى زيادة القوة الشرائية فى أيدى الأفراد إذا ما نقصت والمحافظة عليها فى مستوى يتفق وسياسة العمالة التامة التى تنشدها .

جـ — الإدارة المالية :

والسياسة المالية التى تتفق وهذا التوجيه وتمكنه من السير فى طريقه ، تختلف فى تقاليدها عن تلك التى ألفتها البلاد ، ودرج عليها واضعو الميزانية . وإنه لمن أصعب الأمور على واضعى الميزانية أن يقضوا على كل عجز ينتاب باباً من أبواب إيراداتها . وإنها لسياسة مرتجلة خاطئة أن يقابل هذا العجز فى الإيراد بإلغاء باب من أبواب الإنفاق أو إنقاصه فى وقت قد ينتشر فيه الكساد ويتناقص الدخل

الأهلى مما يهدد سياسة العمالة الكاملة . و إن فى تخفيض أسعار الفائدة فى مثل هذه الآونة ، وتيسير الإقراض حلا ناجعاً . ولقد تحملت انجلترا نتيجة هاتين الحربين ديوناً باهظة أرهقتها ، و إنها لديون تتطلب ميزانية ذات فائض يستخدم فى سدها ولكن فترة الانتقال سوف تتطلب هى الأخرى نفقات هائلة على مشروعات التعمير وغيرها . ثم إن دافعى الضرائب سوف يضجون بالشكوى ، و يزيدون من ضغطهم على الأداة الحاكمة ، للتخفيف من أسعار الضرائب العالية التى رضوا بتحملها عن طيب خاطر ، دفعاً للعدوان الذى هدد بلادهم .

ولكل سياسة تتبعها بريطانيا صدى فى داخل البلاد وخارجها ، وأثر بالغ فى الثقة فى ماليتنا ونقدنا . فزيادة الدين واختلال الميزان الحسابى يهددان الثقة ولا يبعثان على الطمأنينة فى الأوساط المالية والتجارية والصناعية وقد يسيئان أيما إساءة إلى كياننا الاقتصادى . فتلك السنون العجاف التى تعقب الحرب إنما تتطلب حذراً و يقظة دائمة ، للحيلولة دون تناقص الدخل الأهلى والمحافظة على توازن الميزانية ، كى تظل الثقة على ما هى عليه وتمهد الطريق لرواج صناعتنا وتجارتنا على السواء .

---

٦ ـ التنفيذ

إنها تجربة جديدة تتطلب جهوداً جبارة لتذليل ما سوف يعترضها من صعاب كثيرة غيرمتوقعة . و إن ذلك النوع من الرقابة الحكومية ، وتلك السياسة من التوجيه الاقتصادى ، الذى يتناول الحياة الاقتصادية فى شتى مناحيها، لم يألفه الناس بعد ، ولم يتقبله الاقتصاديون بارتياح من قبل ، إلا أن الجميع أحس بضرورة هذا التوجيه ، تحقيقاً للصالح العام ، ومحافظة على كيان الأمم ورفعاً لمستوى الرفاهية الاقتصادية . والحكومة البريطانية باقدامها على تنفيذ تلك التجربة الطريفة ، لإيمانها بالنظام الرأسمالى الحرأيما إيمان تعتبر الرائد الأول فى هذا الميدان .

وتنفيذ تلك السياسة فى حاجة إلى أداة فنية تقيس الاتجاهات الاقتصادية العامة ، وترجع الظواهر الاقتصادية إلى عواملها الأصلية ، وتجمع الإحصاءات المختلفة وتستقرئها ، وتضع كل ذلك رهن تصرف الحاكمين كى تكون لهم النبراس الذى به يهتدون ، وعلى ضوئه يسيرون فى تنفيذ سياستهم وتكييفها . و يتوقف نجاح تلك السياسة أو فشلها على كفاية تلك الأداة فتشخيص الداء هو خير الأمور لمعرفة ناجع الدواء .

وليس أمر تلك المهمة من السهولة بمكان ، ولا هى ميسورة التنفيذ سهلة الأداء . فقد يصطدم منظموها بصعات شاقة تعترض طريقها ؛ و يجب التغلب عليها دون توان أو إبطاء ، و إلا منيت تلك السياسة بفشل ذريع . ولا بد أن يكون هنالك تعاون وثيق بين الحكومة وأرباب الأعمال كى يضع الأخيرون ما لديهم من معلومات نافعة تتصف بدقتها وأهميتها تحت أيدى تلك الأداة .

وسياسة العمالة الكاملة إنما تتطلب الاحصاءات الآتية زيادة على ما كان

يجمع قبل الحرب مما يتطلب التهذيب والتعديل ، كى يمكن الانتفاع به فى تنفيذ سياسة العمالة التى نبغيها . وأهم تلك الإحصائيات هى :

(١) إحصائيات شهرية ، ونصف شهرية ، عن العاملين والمتعطلين فى مختلف الأعمال .

(٢) إحصائيات عن حركة الاستثمار والادخار .

(٣) إحصائيات سنوية ، تبين سير الإنتاج وتنظيم الصناعة والاتجاهات العامة فيها .

(٤) إحصائيات شهرية عن الإنتاج والاستهلاك .

(٥) إحصائيات سنوية وكل ثلاثة أشهر عن حركة الأموال الأجنبية وعن الميزان الحسابى .

وإن الحاجة لتمس إلى وجود إحصاء كامل شامل للدخل الأهلى ونواحى الإنفاق، وأوجه الاستثمار ؛ ويكون مثل هذا الإحصاء بمثابة ميزانية لرأس المال .

وإنه لمن الضرورى أن تعرف كفاية العامل من وقت لآخر فى الصناعات المختلفة ، وهذه مهمة يعهد بها إلى وزارة العمل أو إدارة الخدمة العامة لما لهما من سابق التجربة والخبرة وطول المران وتمدنا أيضاً بحركة العمل من ناحية الطلب والعرض المتوقع . ولكن على أساس سليم .

وعلى ضوء تلك الدراسة الشاملة ، وهذا التحليل الدقيق لشتى نواحى مركزنا المالى نضع الخطط لتنفيذ سياسة العمالة الكاملة ، ونعمل على رفع مستوى معيشة الأهلين ، وتهيئة حياة طيبة لهم . وان نصل إلى ما نصبو إليه إلا عن طريق استغلال الموارد الإنتاجية استغلالا طيباً يعود على الجميع بأكبر نفع وأقصى عائد .

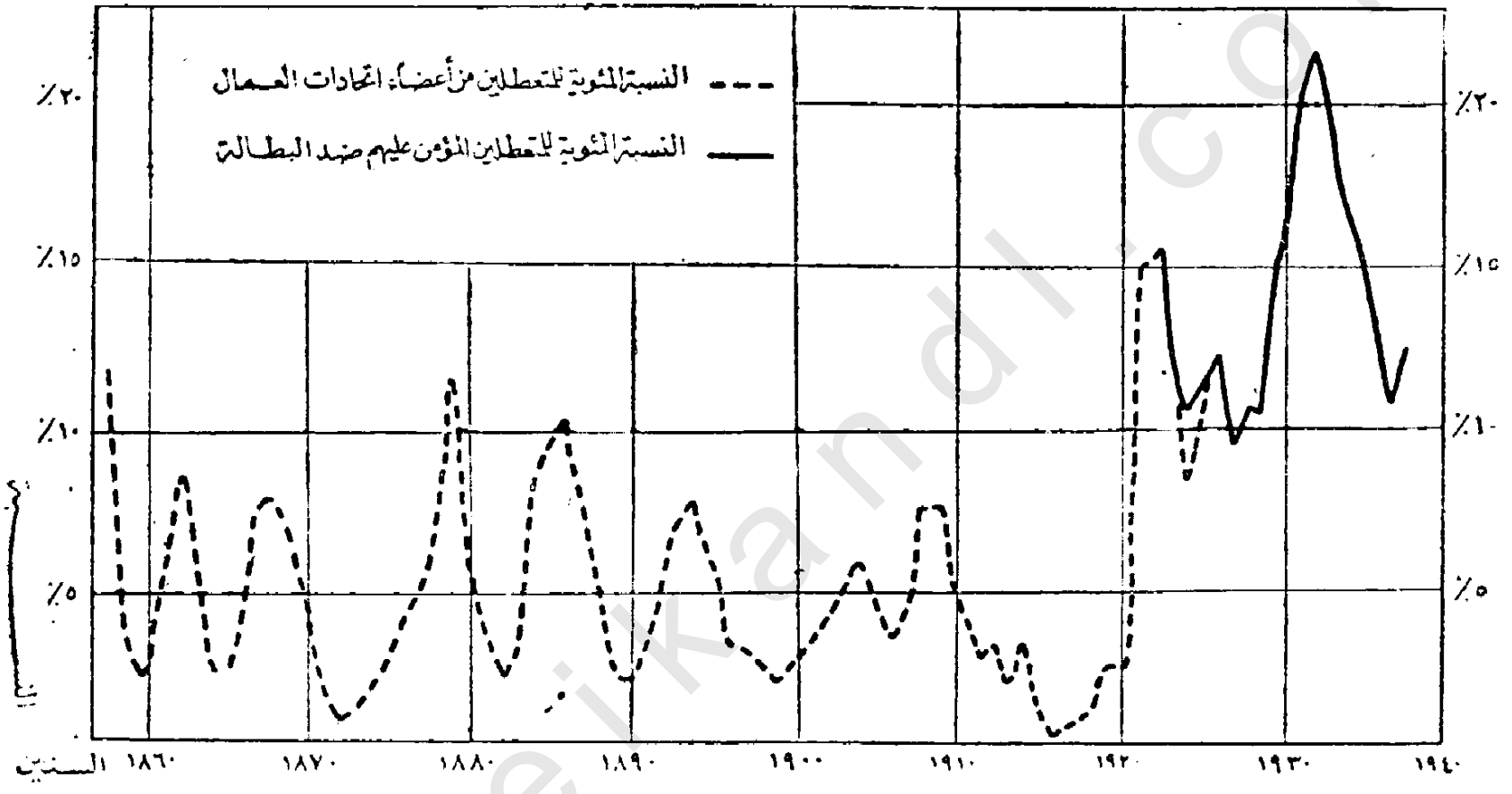

البطالة فى بريطانيا ١٨٥٨ — ١٩٣٨

obeikandl.com

مقترحات لعلاج البطالة[1]

١ — رفع الأجور :

يرى البعض فى رفع الأجور علاجا لمشكلة البطالة ، ولـكن غاب عن هؤلاء أن رفع الأجور ، و إن ترتب عليه زيادة فى الدخول ، إلا أن ارتفاع النفقات يمتصها ، فيظل حال المستثمرين كما هو ، ولا يكون هناك أثر لزيادة الأجور على البطالة . كذلك يقولون لو انخفض مستوى الأجور لنجم عنه انخفاض النفقات ، وتبعاً يزيد الإنتاج ، ومن ثم تزيد العمالة . ولـكن هذا الزعم خاطئ ، متى عرفنا أن الأسعار ستنخفض تبعاً لانخفاض الأجور وتتقلص الأرباح . وعندئذ لا يرى المنتجون فائدة من زيادة إنتاجهم . و إذا قيل أيضاً إن انخفاض الأجور سوف يؤدى إلى زيادة أرباح بعض الممولين، و بالتالى إلى زيادة دخولهم، ولـكن هذه الزيادة فى الواقع على حساب انخفاض دخول البعض الآخر ، فيقل مستوى الدخول عامة ، ولا تكون هناك ثمة رغبة فى زيادة حجم العمالة .

والخلاصة أن تغيير مستوى الأجور ، ارتفاعاً أو هبوطاً ، هو اعتبار ضعيف الأثر بالنسبة إلى حجم العمالة .

٢ — الاحتكار :

ترى طائفة المحتكرين خلال الـكساد أن تحديد كمية الإنتـاج خير وسيلة ناجعة للمحافظة على مستوى أسعـار منتجاتهم ، لـكيلا تتلاشى أرباحهم من جراء نقص الطلب عليها إبان تلك الفترة ؛ فإذا صح عزم المحتكرين على تنفيذ ما تآلبوا عليه لرفع أسعار منتجاتهم إلى المستوى الذى يحقق لهم ربحاً ، كان ذلك على حساب تسريح الـكثير من العمال ، و إلحاق الضرر بسائر المستهلـكين .

---

(١) راجع Introduction to the Theory of Emlpoyment لمسز روبنس صفحة ٤٠ .

فإذا ساءت حال العمال بالاستغناء عنهم ، وقلت مقدرة جمهرة المستهلكين على الشراء ، تضاءلت دخول غيرهم من أرباب الأعمال لنقص الطلب على منتجاتهم . ويعتبر تحديد الإنتاج وغيره من ألاعيب المحتكرين قليلة الجدوى لأرباب الأعمال عامة ، وإن هى أفادت فئة منهم ، فذلك على حساب الباقين .

والقول بأن تحديد العرض من جانب المحتكر فيه علاج للبطالة ، قول مبعثه الإنسانية وظاهره يناقض باطنه . ويجب ألا نتمادى فى نقاشه ، ونقنع بالمبدأ المعروف : إن ندرة السلعة إنما يفيد منها محتكروها فحسب على حساب المجتمع ، وإن رفاهية المجتمع لا تتحقق بالحد من نشاط أفراده ، أو إبادة موارده كما يرى المحتكرون .

٣ — انتقال العمال :

سهولة انتقال العمال من الوسائل المقترحة لتخفيف حدة البطالة ، وبذلك يمكن تلافى ما قد يحدث نتيجة سوء توجيه العمال أو بقاء بعضهم متعطلا دون مسوغ ما فى حين قد تكون هناك أعمال فى جهات أخرى فى حاجة إلى الأيدى العاملة . وهذه مسألة يجب أن يعمل على حلها ويساهم فيها بنصيب كل من الدولة وأصحاب الأعمال والعمال : ألا وهى تعليم العمال وإرشادهم . ولا تتوقف سهولة التنقل على التدريب والإرشاد ، بل أيضاً على إزالة القيود التى قد تفرض أحياناً على احتراف بعض العمال . وهذا التدبير واجب اتباعه فى الظروف العادية ، حيث يؤدى إلى إنقاص الحد الأدنى من البطالة الذى قد يوجد حتى أثناء الرواج ، إذا أريد انتفاء البطالة . أما خلال الكساد فى كل صناعة وفى كل منطقة عمال خارج محيط العمل على « هامش » الصناعة ولا ينجم عن تنقل العمال فائدة بين الصناعات والمناطق الأكثر تأثراً بالكساد والمناطق الأقل تأثراً به . عندئذ تكون هجرة العمال الداخلية بين المراكز الصناعية المتماثلة واجبة ، لتلطيف حدة البطالة .

على أن صعوبة تنقل العمال بين المناطق والحرف ، هى فى الواقع نتيجة محتومة لانتشار البطالة ، حيث تثبط عزيمة العامل ، ويفقد الباعث على تعلم حرفة أو على هجر موطنه إلى غيره حيث لا ينتظر ولا يأمل وجود عمل فيه .

وتعتبر فترة الرواج فرصة مواتية للعمال حيث يستخدم أرباب الأعمال من يتقدم إليهم من العمال فيجد غير المرغوب فيهم عملا باستمرار، بينما خلال الكساد يرى أرباب الأعمال الفرصة سانحة لتسريح العمال الأقل كفاية من غيرهم .

على أن صلاحية الإنسان للعمل أو عدم صلاحيته ، أمر متوقف على اعتبارات كثيرة ، كنوع العمل المطلوب إنجازه واستعداد الشخص للعمل وقدرة رب العمل على الاستعاضة عن العمال القدامى بآخرين أكفأ منهم وأقدر على ممارسة الأعمال وغير ذلك من عديد الاعتبارات .